

أعلن عن موته قبل وفاته الفعلية بخمسة عشر عاما

قراءات في كتاب . .

«التاريخ اليهودي والديانة اليهودية: عبء ثلاثة آلاف عام» لشاهاك



د. وليد أحمد السيد *

■ كان ضد التمييز العنصري في كتاباته وخطاباته

العامه مما جعله غير مرغوب به في إسرائيل

■ لم يكن من عادته أن يكتب عن أمر لم يكتشفه

بنفسه أو لم تره عيناه أو يحس به مباشرة

النظر لمن حولهم وعدم التعايش معهم. هذا بالرغم من أن التاريخ الشرق أوسطي يشهد للشعوب الأخرى باستيعابهم ضمن الحضارات والديانات الأخرى كالإسلامية. ففي الإسلام تبرز فضائل الفاروق عمر بن الخطاب وعدالة الإسلام مع اليهودي الشيخ الذي أوصى له عمر بمبلغ يدفع من بيت مال المسلمين ميذرا لأن عدالة الإسلام تقضي برعايته شيخا بعد أن دفع الجزية شابا قادرا على العمل في خلافة الإسلام. ومن قبله عاش اليهود في الجزيرة العربية ولهم حقوق العمل والتعاملات التجارية، فالرسول (صلى الله عليه وسلم) كانت له هناك تعاملات مع اليهود بدليل أنه مات ودرعه مرهونة عند يهودي.

ويعد ذلك يطلع علينا اليوم ساسة إسرائيل، وبعض منافقي الغرب، بأن دولة إسرائيل أنما هي "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" فلتذهب ديمقراطيتهم هذه إلى الجحيم. فلئن كانت هذه الدولة تمثل نموذج الديمقراطية، والتي بمغهومها الواسع ينبغي أن تعني المساواة والعدالة والشورى والتساوي أمام القانون، وبخاصة في دول العالم الحديثة حيث التعددية الفكرية والثقافية والاجتماعية من مختلف الأعراق، فما هي الدكتاتورية إذن؟

تخيلوا لو أن بريطانيا مثلا طبقت قوانين تحظر على "غير المسيحيين" الإقامة والتملك والعمل والمساواة أمام القانون، ماذا ستفعل الجاليات اليهودية المقيمة فيها والمتنفذة اليوم في اقتصادها وسياستها وخيراتها؟ إن كانت هذه الدولة المارقة التي قامت على أشلاء مزارعين عزل تم تطهيرهم تطهيرا عرقيا من قراهم؛ هذه الدولة التي تقوم على "أيديولوجيات ومعتقدات دينية" تنظر "بدونية" لمن يعيش بين ظهراني اليهود على أنهم أعلى قليلا من مرتبة الحيوانات في حقوقهم وما تمنحهم، فأين هي الدكتاتورية إذن؟ بل لعل التاريخ القديم منه والحديث لم يشهد انتهاكا صارخا لأبسط حقوق الإنسان، حتى أميركا العنصرية وتميزها ضد السود لم تنزل لهذا الدرك من الإحطاط ثم تتماهى بعدها بأنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". فالديمقراطية تعني أكثر بكثير من مفهوم النفاق والإزدواجية والتستر خلف صناديق الإقتراع! كل هذا يدل على "عقيدة الجيتو" اليهودية التي تتحوصل على ما سرقته لتنشئ حولها الأسوار العازلة والقوانين التي تكرس هذه الأيديولوجية الاستيطانية الصهيونية.

وما هذه القراءات العاجلة في المعتقدات اليهودية التي تشكل دعائم استراتيجية لدولة إسرائيل تطبقها على أرض الواقع إلا قمة جبل الجليد من خبايا السياسات الإسرائيلية التي تنبثق من عقيدة التوسع والإحتلال مما يشكل صفة للموهومين بسراب السلام الخادع، فبأي حديث بعده يؤمنون! ■

* باحث وأكاديمي - مؤسس مجموعة لونارد لدراسات بيت المقدس بلندن

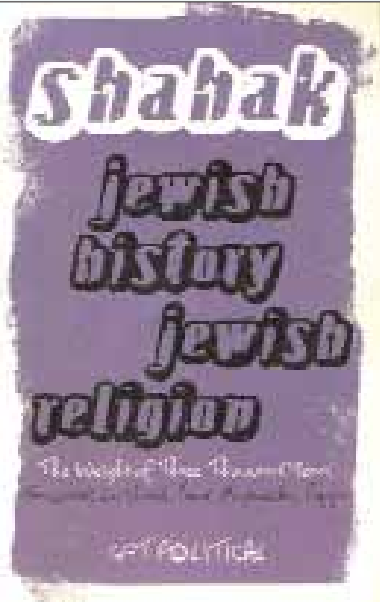
قوانين الحاخامات واليهودية المشار إليها أعلاه العودة التلقائية لدولة إسرائيل والإقامة فيها. وبمجرد دخولهم إسرائيل يحصلون على شهادة هجرة والتي تزودهم فور وصولهم بالجنسية الإسرائيلية تلقائيا بمجرد عودتهم لما يسمى "بأرض الوطن الموعود"، وبمجموعة من الامتيازات المالية التي تتراوح قيمتها بناء على الدولة الأوروبية التي قدموا منها والتي تسمى "منحة الإستهتاب" وتصل إلى أكثر من ٢٠ ألف دولار أميركي للعائلة، وكذلك يحصلون على ميزات لتعليم أولادهم العالي وقرض سخي لشراء شقة بتسهيلات خيالية.

ويحسب هذا القانون يحق لكل اليهود العائدين لإسرائيل التصويت في الإنتخابات وترشيح أنفسهم للكنيست. حتى لو لم يفقهوا كلمة واحدة من اللغة العبرية؛ وبمقابل هذه الامتيازات التلقائية لليهود يتم منع "غير اليهود" منها وبشكل منهجي رسمي صارم. ويتم تطبيق قانون التمييز العنصري بحكم المساواة أمام القانون الإسرائيلي من خلال بطاقة الهوية التي يكتب عليها الجنسية مثل "عربي" أو "يهودي" أو "دريزي" مثلا، وليس "إسرائيلي"، وحتى لو طالب أحدهم بأن يكتب على بطاقة هويته "يهودي - إسرائيلي" مثلا تحصل رسالة من وزارة الداخلية تفيد بأن القانون يحظر استخدام كلمة "إسرائيلي" على البطاقة. ولا يعرف من أقر هذا القانون أو متى - يتساءل شاهاك!! جميع هذه التسهيلات لليهود والتضييق أمام "غير اليهود" تهدف، بوضوح، لخلق "دولة يهودية" خاصة كما يعقب شاهاك.

هذه السياسة الصهيونية بخلق "دولة يهودية" تحوي معالم الخطر للدولة ذاتها كدولة عنصرية وتشكل خطرا رابضا صامتا لجيرانها. فمصميم عقيدتها الصهيونية يحوي أطماعا توسعية تفضحها التعاليم الحاخامية، فأرض الميعاد" المزعومة تشكل فلسطين المحتلة قلبها لكنها تتجاوز بكثير حدود دولة إسرائيل الحالية. وتشكل محورا للعديد من الحروب والصراعات الإقليمية التاريخية والتوراتية، مما يشمل استراتيجيات اسرائيل "الإمبريالية" بالمنطقة لاستعادة "مملكة سليمان وداود" بحدودها التوراتية.

وهذه المملكة، مما يتداوله حاخامات اليهود اليوم، تشمل: من الجنوب جميع أرض سيناء وجزء من شمال مصر وحتى مشارف القاهرة. ومن الشرق جميع الأردن وقسم كبير من السعودية وجميع الكويت وجزء من العراق جنوب الغرات. ومن الشمال جميع لبنان وسوريا وجزء كبير من تركيا (حتى بحيرة فان). ومن الغرب قبرص. وهذه المملكة اليهودية التي سيتم اعادتها بناتها يجري تداولها بشكل منهجي في الخرائط والكتب والنقاشات داخل إسرائيل وبين الأوساط الدينية لحاخاماتهم.

هذه القراءات السريعة والدلائل تشير لمحق الترصده اليهودي لما حولهم من شعوب ومقدرات وجغرافيا، فضلا عن طبيعتهم في



غلاف الاصدار

العنصري المحجف، أن هذا القانون لو طبق في أية دولة في العالم ضد اليهود لتعلات صيحاتهم واحتجاجاتهم بأن هذه الدولة "معادية للسامية" ولحقوق الإنسان؛ أما حين يتعلق الأمر باليهود فلهم الحق في ممارسة ما يشاؤون "كأيديولوجية يهودية" ضد غيرهم من الشعوب "غير اليهودية"، والتي يعتبرونها أدنى مرتبة منهم إذ هم شعب الله المصطفى المختار الذين لهم اليد الطولى في عمل ما يشاؤون، وهم معفون من أية ملامة أو ذنب. وبخاصة في أرض استولوا عليها ومارسوا عمليات التطهير العرقي لتفريغ الأرض من سكانها الأصليين!!!

أما الثاني وهو (قانون تحريم وتجريم العمل لغير اليهودي في "أرض إسرائيل") فموجود ومطبق. وبين الحين والحين تعمل دولة إسرائيل على تفعيل وتطبيق مثل هذه القوانين النابغة من الأيديولوجية اليهودية. فمثلا تطبق وزارة الزراعة الإسرائيلية قانون منع حصاد ثمار البساتين التي تعود ملكيتها لليهود في أرض إسرائيل، والتي تسميها "الأراضي القومية"، من قبل العمال العرب، وحتى أولئك العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية!

كما تمنع إسرائيل وبشكل قاطع اليهود المقيمين على ما يسمى "الأراضي القومية" لدولة إسرائيل من تأجير ولو جزء بسيط جدا من أرضهم ويساتينهم للعرب، ولو لفترة زمنية بسيطة جدا جدا! ومن يخالف يتم ملاحقته قضائيا وتوقيع غرامات مالية باهظة جدا عليه من قبل السلطات الإسرائيلية؛ وفي المقابل ليس هناك تقييد من تأجير الأراضي أو البساتين من اليهود لليهود.

ويقول شاهاك في هذا الموضوع مستهجنا: "وهذا يعني أنني كيهودي يحق لي تأجير بستان يهودي آخر فقط ولا يسمح لي بالتعامل مع العربي أو أية جنسية أخرى في زراعة وقطف ثمار بستان داخل أرض إسرائيل القومية". وما يذكر في هذا الإطار أن أولمرت وقيل أشهر من كتابة هذه السطور أهدى بستانا مليئا بالثمار للرئيس الفرنسي ساركوزي داخل مدينة القدس!

أما المظهر الثالث من العنصرية وهو (المساواة امام القانون لغير اليهود)، فبحسب النصوص الدينية للتلمود والتي تعتمدها دولة إسرائيل عمليا فلا يتمتع "غير اليهود" بالمساواة أمام القانون، فهم "ليسوا سواسية" مطلقا. ولا تشير القوانين صراحة "لغير اليهود" تجنبيا لظهور فساد

هذه القوانين على السطح للعالم، لكنها تشير في موادها الأساسية "لليهود" فقط تجاهلة الآخرين ضمنيا. فمثلا في قانون يسمى قانون "حق العودة" أو (of Return of Law) يحق لليهود المعترف بهم ضمن

■ كتاب (Jewish History Jewish Religion) من منشورات مطبعة (Pluto) بلندن يسجل بقلم الكاتب والمفكر الإسرائيلي شاهاك أبرز ممارسات الدولة العبرية كدولة عنصرية تستمد أبرز أيديولوجيات قوانينها المدنية من تأويلات الحاخامات التلمودية في تمييز عنصري فاضح مع "غير اليهود".

الطبعة الجديدة للعام ٢٠٠٨ قدم لها مجموعة من أبرز المفكرين الفلسطينيين واليهود المنصفين على حد سواء، ومنهم إدوارد سعيد الذي وصف شاهاك على أنه واحد من المفكرين المتميزين في الشرق الأوسط المعاصر. يقول عنه إدوارد سعيد في تقديمه لطبعة ١٩٩٧ من الكتاب: "هو رجل شجاع ويجب تكريمه لخدماته للإنسانية". أما (Ilan Pappé)، إيلان بابي" الأستاذ بجامعة اكستر البريطانية، فيصور في تقديمه للكتاب معالم العوامل التي دفعت شاهاك لمناصرة الحق الفلسطيني المسلوب على أيدي الصهاينة ودولة إسرائيل وأبرزها ما تولد لديه مما يسميه "رحلة إلى الماضي بأثر رجعي" حيث كان شاهاك هو نفسه ممن شاهد بعينه في طفولته مذابح النازية لليهود واضطهادهم في مخيمات (Bergen Belzen) في بولندا، ليعاصر نموذجا أبشع من ممارسات اليهود الناجين من التعذيب النازي ضد شعب أعزل آخر. ■

مع يهوديته. وفوق ذلك فقد دعما أقوالهم بخصوص من التلمود مكتوبة هذا القرن! فلم يكن من شاهاك إلا أن كتب في صحيفة هآرتس اليومية عن هذه الفضيحة الأخلاقية والتي شكلت قضية إعلامية هائلة آنذ. لكن نتيجة ذلك لم تكن إيجابية، فلم يدن أحد هذه الممارسة اليهودية المنبثقة من عقيدة تلمودية، بل جاءت المداخلات أسوأ من الحادثة نفسها وأضاف المجتهدون الحاخامات أنه يمكن لليهودي أن يدنس حرمة يوم السبت "فقط" في حال تعرض حياته هو نفسه للخطر وليس حياة غير اليهودي!

أما أبرز المفاهيم الأساسية التي يبحثها الكتاب فهو تعريف من هو اليهودي؟ فبحسب القانون الإسرائيلي يعتبر الفرد "يهوديا" في حالات: الأولى أن تكون أمه أو أصولها من جداتها معتنقات للديانة اليهودية، والثانية أن يتحول الشخص لليهودية بما ترضى عنه السلطات الإسرائيلية المختصة، والثالثة لا يكون قد تحول عن الديانة اليهودية سابقا حيث لا يكون يهوديا بنظر السلطات الإسرائيلية. أما الحالة الأولى فهي تجسيد لتعريف "اليهودي" بحسب التلمود والأصولية اليهودية. فالتلمود والتأويلات الحاخامية ما بعد التلمود تعترف بمن أصبح يهوديا باعتناقه لها. كذلك شراء عبد غير يهودي من قبل يهودي واعتناقه اليهودية بعدها. بشرط أن يتم ذلك بإشراف الحاخامات وبالطرق الشرعية "المعترف بها"؛ وهذه (الطرق المعترف بها) تتضمن، للناث، طقوسا تتمثل بعملية "فحص" من قبل ثلاثة حاخامات أثناء فطخيس الأنتى في "حمام التطهير" وهي عارية!

وبالرغم من هذا التعريف "الديني" لمن هو يهودي، إلا أن دولة إسرائيل تمارس رسميا التمييز العنصري والديني لمصلحة "اليهودي" عن "غير اليهودي" في مجالات مختلفة في الحياة العملية، منها ثلاثة يعتبرها شاهاك في كتابه الأكثر أهمية وهي: حقوق الإقامة، حقوق العمل، وحق المساواة أمام القانون.

أما الأول وهو (التمييز العنصري والديني في مجال حق الإقامة) فيستند إلى حقيقة أن ٩٢ بالمائة من الأراضي في دولة إسرائيل تمتلكها الدولة وتديرها هيئة تعرف "بهيئة أرض إسرائيل" (Authority of Israel Land) ضمن قوانين صدرها "الميزانية القومية اليهودية" (Jewish National Fund) وهي هيئة تابعة مباشرة "للمنظمة الصهيونية العالمية" (World Zionist Organization).

وبحسب قوانين "الميزانية القومية اليهودية" فإنه يمنع لمن كان غير يهودي أن يقيم في أي مكان في دولة إسرائيل، أو يتداول التجارة أو يزاول أية مهنة، أو حتى أن يعمل فيها، وذلك فقط لأنه "ليس يهوديا". أي أنه قانون تمييز عرقي ديني محض؛ وفي الوقت ذاته يسمح لليهودي ممارسة كل ما ذكر. ويضيف شاهاك مقبلا على هذا القانون

■ تمثل إعادة طباعة الكتاب بمثابة تقدير للكاتب الإنسان الذي ما فتئ يدافع عن الحق ويناضح ما يراه باطلا حتى لو كان ضد الدولة التي كان مواطنا فيها. فالكتاب لاقي ترحيبا من المنصفين في إسرائيل والدول العربية والعالم، حيث ركز على تعنت دولة إسرائيل وتصلبها في قهر واضطهاد الفلسطينيين.

ولد شاهاك في بولندا ونجا من الإضطهاد النازي فهرب مع والدته إلى فلسطين عام ١٩٤٥، وكغيره من اليهود الذين قدموا لفلسطين انخرط في الجندية وخدم في الإحتياط لسنوات عديدة استجابة للقوانين الإسرائيلية. وما شاهده من ممارسات لا أخلاقية وقمعية وهمجية على أيدي الصهيونية والدولة العبرية اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، كل ذلك دفعه لمعاودة التفكير ومساءلة الأسس التي قامت عليها دولة اسرائيل وتاريخها وأيديولوجيتها وخطابها السياسي، والتي سرعان ما اكتشف أنها غير معلومة للكثير من غير الإسرائيليين وبخاصة في الخارج ومنهم اليهود في العالم والذين يعتقدون أن اسرائيل تمثل دولة ديمقراطية ونموذج الدولة الرائعة الحديثة التي تستحق كل الدعم والتأييد الكامل. وهذا بالتالي دفعه للانضمام وتأسيس رابطة إسرائيلية لحقوق الإنسان حيث كان رئيسا لها.

ما يميز إسرائيل شاهاك أنه لم يكن يبالي إن قال الحقيقة فيما إن كان ذلك ضد مصلحة إسرائيل أو اليهود، وكان ضد التمييز العنصري في كتاباته وخطاباته العامة مما جعله ويسرعه غير مرغوب به في دولة إسرائيل، لدرجة أنه تم الإعلان عن موته قبل وفاته الفعلية في العام ٢٠٠٧ بخمسة عشر عاما. فقد أوردت الواشنطن بوست نبأ وفاته من خلال تقرير صحفي، مما دفع شاهاك للدخول على مقر الجريدة بلحمه وشحمه لنفي مزاعمها وإثبات أنه ما يزال على قيد الحياة، برغم أن الجريدة بعدها لم تكذب الخبر الأول أو تصححه؛ مما أدى لاعتقاد الكثيرين بوفاته قبل وقت طويل وهي دلالة على المدى الذي كانت كتاباته و"حياته" تزعم الإسرائيليين. وهو كثيرا ما استعمل مصطلح (اليهودية النازية) لوصف ممارسات اسرائيل القمعية تجاه الفلسطينيين.

لم يكن من عادته أن يكتب عن أمر لم يكتشفه بنفسه أو لم تره عيناه أو يحس به مباشرة. وتميزت كتاباته عن غيره من المنصفين من اليهود أنه عمد إلى الربط بين الصهيونية واليهودية وممارسات إسرائيل الهجومية تجاه "غير اليهود"، واستخلاص النتائج في كتاباته ومؤلفاته. ولم يجد مبررا لمن نجا من أهوال الممارسات النازية تجاه اليهود كي ينكل هؤلاء الناجين من اليهود بشعب آخر هو الشعب الفلسطيني.

لم يكن عمله كاستاذ محاضر في الكيمياء العضوية في الجامعة العبرية لخمسة وعشرين عاما أو بحثه العلمي الدؤوب يمنعه من ممارسة نشاطاته كحقوقي ومناصر لحرية الإنسان أو يحثه في التاريخ اليهودي. وقد أصبح عضوا في جمعية الحقوق الإسرائيلية